دور الوكالات والشركات التجارية في اقتصاد العراق القديم
دراسة في ضوء النصوص المسمارية

م. علي هاشم معضد / الجامعة المستنصرية كلية التربية الاساسية / قسم التاريخ

المقدمة :

تنبه العراقيون القدامى إلى أهمية التجارة في بناء مجتمعهم المتحضر عقب استيطانهم و استقرارهم في منطقة السهل الرسوبي ، وبخاصة في الألف الثالث قبل الميلاد ، اذ بدات التجارة تزدهر بفضل زيادة الانتاج والحاجة الى تصريفه ، فظهرت جماعة من المشتغلين بالتجارة كمهنة تحولت فيما بعد الى طبقة اجتماعية مرموقة ، كما قامت السلالات الحاكمة والمعابد بممارسة التجارة عن طريق وكلائها ، وسنت القوانين و التشريعات لتنظيم التجارة الخارجية وما تتطلبه من انتقال التّجار إلى الأقاليم المجاورة للإقامة هناك و ممارسة نشاطهم التجاري وبشكل منفصل في مقرات خاصة بهم كونت النواة لما يسمى في الوقت الحاضر بالممثليات التجارية أوالوكلات التجارية.[1] ، فظهر التّجار الأفراد يتاجرون بصفتهم الشخصية أو بصفتهم أعضاء في مؤسسات (شركات تجارية) تمول من قبل مجموعة من الأفراد ، بدلا من تجارة المعبد أو القصر التي كثيرا ما كان يتأجل تسلم أجورهم منها ، ومع إزدهار الشراكة التجارية والتجارة الحرة الفردية صار المعبد والقصر يجبيان ضرائب جيدة على واردتهما أسهمت في تعظيم موارد الدولة أو السلطة .[2]

- **لمحة عن اقتصاد العراق القديم التجاري خلال الالف الثالث ق.م.**

يتجسد اقتصاد الدولة في العراق القديم في عنصري النشاط التجاري الرئيسين المتمثلين بمؤسسة المعبد والقصر، أما التاجر فيمثل ذلك النشاط التجاري الذي لا يتم إلا بوجوده ، لذلك لاغنى لكلا الطرفين عن الآخر، إلا أنّ دور المعبد والقصر في إدارة شؤون التجارة يبدو هو الأكثر فاعلية. أما النشاط الخاص بالنسبة إلى التاجر فكان محدوداً بخاصة أذا ما عرفنا أنّ التاجر كان موظفاً تابعاً للقصر في بادىء الامر أو أنه يعمل تحت إمرة المعبد أحيانا أخرى ، رغم استقلاليته النسبية ومتاجرته لحسابه الخاص .

وفي ضوء ما سبق فإنه من الصعب الفصل بين التجارة الحكومية (المعبد والقصر) والتجارة الشخصية أو الفردية التي مارسها بعض التجار لحسابهم الشخصي وينطبق هذا الإستنتاج على النشاط التجاري خصوصا البحري خلال فترة الألفية الثالثة قبل الميلاد بيد أن هناك نوعا من التباين بين دور كل مؤسسة على

مدى الفترات التاريخية ثم معرفة طبيعة الشراكة الاقتصادية بين السلطة المركزية والتاجر الخاص بالشكل التالي :

أ- المراحل التاريخية للنشاط الاقتصادي التجاري:

يبدأ النشاط الاقتصادي في بلاد الرافدين مع وجود سلطة حكومية ودينية خلال بدء التكوينات السياسية لبداية الالف الثالث قبل الميلاد، حيث طغى نشاط مؤسسة المعبد ووضعت كل من مؤسسة القصر والتاجر خدماتها لتوفير متطلبات المعبد، وفي الوقت نفسه كان للقصر نشاطه التجاري وبشكل ثانوي ربما مارس التاجر نوعا من التجارة الخاصة به على المستوى الفردي.

1– فترة نهاية عصور فجر السلالات والدولة الأكدية :

برز نشاط القصر وأخذ الحكّام والأمراء وزوجاتهم يصبّون اهتمامهم في التجارة وبخاصة البحرية مع ممالك الخليج العربي ويساهمون بشكل أو بآخر في هذا النشاط لتحقيق الأرباح والحصول على بضائع ثمينة وفريدة تميزهم عن غيرهم من فئات المجتمع ، الى ذلك لم يكن دور المعبد معّيبا بل ساهم بقسط وافر من النشاط التجاري ، فبدا في بعض الأحيان منافسا لنشاط القصر الذي استمر في عرض وتقديم خدماته إلى المعبد باعتباره عنصر للمؤسسة ذات السلطان الأعلى المتمثل في الأله . أمّا التاجر فكان يعمل لحسابه الخاص مع ما يقوم به من نشاط للقصر و المعبد، وبالتالي كان يحصل من هرم السلطة الملكية على عطايا وهبات فضلاً عن أرباحه الخاصة مقابل ما يقدمه من فعاليات لحساب القصر والمعبد ولحسابه الخاص على نطاق ضيق. وكانت للتجار جاليات تجارية في آسيا الصغرى في العصر الأكدي فقد وردتنا قصة من ذلك العصر عرفت بقصة ملك المعركة (شار تامخاري shar – Tamkhari) مفادها ان بعضا من التجار الأكديين قد استنجدوا بالملك الأكدي سرجون فسارع لنجدتهم و رفع الحيف عنهم الذي لحق بهم من حاكم المدينة (نور – داكال Nur-Dagal) ، وفي قصة مشابهة وردت عن الملك (نرام – سين Naram- Sin) أنه حمل على بلاد أفيشال في آسيا الصغرى لنجدة بعض التجار العراقيين هناك0([3])

2 – سلالة أور الثالثة والعصر البابلي القديم (نهاية الألفية الثالثة وبداية الألفية الثانية قبل الميلاد):

ظل المعبد والقصر المسيطر الأول على النشاطات التجارية في عصر أور الثالثة ، وعلى الرغم من ممارسة بعض الفئات الفردية من التجار للأعمال التجارية على نطاق ضيق ولحسابهم الخاص ، إلا أن ظاهرة ممارسة الفئات الفردية للنشاط التجاري الخاص بدأت تأخذ منحى آخر وبشكل متزايد منذ الألفية الثانية قبل الميلاد

، إذ إزداد نشاط القطاع الخاص في حقل التجارة مع استمرار هيمنة الدولة ، وكانت معابد الألهة وبخاصة معبد إلاله " ننّار" (Nannar) إله القمر وزوجته " ننجال " (Ningal) الممول الثاني للمواد المتاجر بها، وقد أشار أبرز المهتمين بالنشاط التجاري خلال هذه الفترة ، إلى أنه ليس هناك في نصوص أور الثالثة،[4] ما يشير إلى وجود مؤسسات خاصة بالتجار بدليل ، عدم ورود المصطلح السومري (Gal-Dam-Gar) أي كبير التجار ولا حتى مصطلح (UGULA.DAM.GAR) أي مراقب التجار بصورة مكثفة في النصوص بخاصة مصطلح مراقب التجار الذي لم يظهر نهائيا في نصوص فترة أور الثالثة ، بيد أنّ مصطلح جمع كلمة تاجر بالسومرية (DAM.GARA.MEŠ) الذي يعني تجّار، يرجّح كون وجود شبه مؤسسة تضمهم. [5] في العصر البابلي القديم الذي أعقب فترة سلالة أور الثالثة فقد إتسعت نشاطات التّجار وبشكل خاص النشاط الفردي وبالمقابل تقلصت هيمنت المعبد والقصر على النشاطات التجارية بشكل عام ، وقد حظي التاجر بمكانة مرموقة و أصبح التجار يمثلون شريحة إجتماعية لها كافة الإمتيازات مثل أي فئة إجتماعية فعّالة في المجتمع العراقي القديم في الألفية الثانية.[6]

3- العصور الآشورية :

أسس الآشوريون مستوطنات تجارية آشورية في آسيا الصغرى منذ العصر الآشوري القديم مثل مستوطنة (كول تبه) و مستوطنة (قانيش).التي اكتسبت أهمية كبيرة لوقوعها في محل تلتقي فيه الطرق التجارية التي تربط الشرق بالغرب آنذاك ، ويرتبط بقانش ما يقارب العشرين مركزاً تجارياً [7] ، وكانت هذه المراكز وثيقة الصلة ببلاد آشور و تابعة لها من الناحية الادارية والقانونية .[8] ويتواجد فيها موظفين يعملون لحسم القضايا الادارية والقانونية هناك وربما يحول بعض منها الى بلاد آشور[9] .

ب - الشراكة التجارية بين السلطة المركزية والتاجر الخاص:

يبدو بشكل واضح أن النشاط المؤسساتي التجاري كان منحصرا في المعبد السومري، على الأقل من ناحية الإدارة والتخزين المركزي ، مع وجود بعض التجار الفعليين الذين لم تكن لهم علاقة رسمية بالمعبد ، خلال العصر الأكدي فقد ساهمت الدولة مع الأفراد المستقلين من التجار بالممارسات التجارية كما كانت بعض البضائع الأجنبية التي أشارت إليها النصوص ، مسيطرا عليها من قبل السلطات المركزية وكان بامكان الأفراد استخدامها. لذا يمكن القول أنّ نظاما ثنائيا كان مستخدما في حقل التجارة ، وتبين لنا النصوص هذه الظاهرة،[10] باستيراد النحاس من مناطق الخليج العربي إذ يذكر نص صغير مكتوب على لوح طيني كمية

من النحاس تقدر بـ 137 طالنت و ⅔ 26 منّـا إشتريت للقصر من قبل التجـار المستوردين وقد اعطاهم القصـر 59 طالنت و ⅔ 21 منّا ليبيعوه على حسابهم الخاص والنص هو:

19 gun 22 2/3 Ma-na urudu"
3 منا نحاس\19 طالنت و 22 2
Ša-bi 117 gun 30 2/3 Ma-na
منا2/3 30 117 طالنت و إضافة إلى
19 gun 56 Ma-na
19 طالنت و56 منا
Urudu
نحاس
Šu-nigin urudu-bi 137 gun 26 ⅔ Ma-na
منا من النحاس⅔ 26مجموعه الكلي 137 طالنت و
šam e-gal
شراء (سعر أو حصة) للقصر .
i-ša-Mu
اشترى
Sa-bi-ta 59 gun 21 ⅔ Ma-na urudu
منا نحاس⅔ 21منها 59 طالنت و
Ša e-gal
العائد للقصر
Id-di-nu-šu-nu-ši-im
أعطاه لهم".[11]

الترجمة العامة : 19 طالنت و ⅔22 منّا من النحاس ، إضافة إلى 117 طالنت و ⅔ 30منّا و 19 طالنت و ⅔ 30 منّا نحاس ، يكون المجموع من النحاس 117 طالنت و ⅔26 منّا حصة الشـراء للقصر ، أعطى منها 59 طالنت و ⅔21 منّا (للتجار) ليبيعوها لحسابهم.

إن كمـية الشـراء كمـا هو واضح كانت للقصـر، وهذا يعني أنّ القصر يجني فوائـد كبيـرة من المتاجـرة بالنحـاس مع ممالك الخليج العربي لذلك نجـده يعطي نسبة من الواردات للتجـار الذين من المحتمـل أن يكونوا اداريين في القصـر

يشتركون مع القصر في استيراد كميات كبيرة كتجار جملة ، ذكرت النصوص في أواخر الألفية الثالثة أن كميات من النحاس وصلت إلى حوالي "18" ألف كيلوغرام، اشترك كل من القصر والتّجار في شرائها و بيعها.[12]

إن خلاصة ما يمكن استنتاجه من طبيعة المؤسسة الإقتصادية التجارية التي تتحكم في تجارة العراق خلال الألفية الثالثة قبل الميلاد ، قد أصبحت الآن ينظر إليها بشكل معيار لتلك النظريات التي طرحت في أوائل القرن المنصرم و منتصفه ، والتي تقول أن الإقتصاد السومري تتحكم به الحكومة (القصر) والمعبد خلال فترة الألفية الثالثة وإن التّجار موظفون يعملون لصالح تلك الوكالات المسيطرة.[13]

ومن وجهة النظر التاريخية يبدو أن وجود النشاط التجاري الخاص كان مقرونا بمدى قوة الدولة وسلطتها المركزية وضعفها المتمثلة في الملك حاكم البلاد ، بحيث لا يمكن إغفال مثل ذلك ، ولدينا مثال من عصر سلالة لارسا وبالتحديد عهد آخر حكامها، وتفضي النصوص العائدة إلى فترة حكم الملك ورد - سين (Warad-sin) (1834 - 1823 ق.م) الى أن هناك أكثر من 37 تاجرا مارسوا النشاط التجاري الخاص عاشوا خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك ورد - سين والسنوات الأولى من حكم الملك ريم- سين (Rim- sin) (1794 - 1763 ق.م) ، أما في النصوص التي تعود إلى السنوات 33 إلى 60 من حكم الملك ريم سين فنجد عدد التجار قد تقلص إلى أحد عشر تاجرا فقط وأغلب الوثائق تخص تجارة قام بها التجار باسم القصر ، ليدل ذلك على عودة تدخل الدولة من جديد في الشؤون التجارية كما حدث في العصور السومرية القديمة ، لأن جميع الدلائل كانت في ذلك العصر وفي السنوات الأخيرة من حكم الملك ريم سين تشير إلى سيطرة القصر (الملك) على النشاط التجاري .[14] ، لقد كان هناك ما نسميه ملكية خاصة بالنسب إلى التجار ولهم حرية التعامل ، ويتبين ذلك من خلال دور التاجر ونشاطه وفعالياته الإقتصادية ، إذ أنه يعمل قبل كل شيء على أساس قاعدة الربح والخسارة . وهذا ما أمكن معرفته من نصوص عصر أور الثالثة ، لذلك من المرجح أن تجار عصر أور الثالثة هم وكلاء الدولة الذين لا يرتبطون معها بشكل دقيق لتحقيق مبدأ الفائدة إذ نجدهم يحصلون على ربح إضافي من قبل الدولة وقد كانوا مرافقين لرسل الدولة في أغلب الصفقات الحكومية ، فكانوا يستلمون حصة الطعام بكميات كافية ، وكانت الدولة تعتمد عليهم في وصول البضائع والسلع التي تحتاج إليها في البناء الحضاري مقابل حمايتها لهم.[15]

من الجدير بالذكر إنّ المفاهيم التجارية الخاصة بالتعامل التجاري في الألفية الثالثة ق.م. نجدها تتطابق بشكل عام مع جملة من المفاهيم الخاصّة بالتعامل التجاري في الألفية الثالثة للميلاد في وقتنا الحاضر ، إذ أن العلاقة بين التجار والحكومة المركزية قوية ومتينة دائما لكنها كانت معقدة أيضاً، فبالنسبة إلى التاجر كانت الدولة زبونا (عميلا) مهما في توفيرها الحماية له ، أمّا بالنسبة إلى الدولة فالتاجر مصدر البضائع والسلع التي من الصعوبة الحصول عليها من دونه وفي الوقت نفسه كان يمثل مصدرا لرأس المال النقدي .

ج – الوكالات والشركات التجارية :

– الوكالات التجارية :

أشارت المصادر الكتابية المسمارية إلى وجود ما يشبه بنايات أو مؤسسات تجارية خارج البلاد تقوم بتنظيم عملية التجارة والتحويلات المصرفية والمقايضة بين المدن الأجنبية والبعثة التجارية ، أطلق عليها إسم " كار " أو " كارم " (Kar/Karum)، وهو نفس المصطلح الذي نستخدمه اليوم في عبارة " الكار" أو صاحب كار بمعنى صاحب مهنة أو تجارة معينة متوارثة قام صاحبها بتعلمها من خارج بلده وأخذ أبناؤه يتعلمونها بالوراثة عن أبيهم حتى أصبحت هذه المهن ألقابا لعوامل عديدة في العراق لازالت تطلق عليهم حتى يومنا هذا.[16]

أما في المعاجم اللغوية المسمارية فنجد (Karu) بالأكدية و (Kar) بالسومرية بمعنى مركز تجاري،[17] أما الوكيل التجاري المحترف فقد عرف بنفس التسمية التي نعرفها عن التاجر وهي (Dam-Gar) في اللغة السومرية و (Tamkaru) باللغة الأكدية ،[18] ويشار إلى " التمكارم " عادة بأنهم يقدمون عملا للدولة و يعملون بين الجين والآخر لحسابهم الخاص ، كما كانوا يستلمون بعض الأغذية المتمثلة في الحبوب والحيوانات من الحرس الملكي لإستخدامهم الشخصي بإعتبارهم وكلاء تجاريين ، والدليل على وجود التنظيم الخاص بالتمكارم وكيلا تجاريا يأتي من خلال الإشارة إلى ما يعرف بالوكيل التجاري الرئيس الذي أعطي مصطلح (Dam-Gar-Gal)،[19] وتذكر النصوص اسم نوع آخر من الوكلاء التجاريين يدعى " غا-راش " (Ga-Ras) بالسومرية و" مشتمكيروم " (Mustamkirum) بالأكدية ، ويرد ذكرهم في عملية إيصال البضائع إلى الدولة وبهذا فإنه وكيل مشتريات للدولة كما عرفه الباحث(فوستر)، في حين أن مصطلح " التمكار " كان وكيلا تجاريا ينشد أرباحا على شكل فضة أو بضائع يقدمها لزبائنه الذين عادة ما يزودونه برأس المال ، في حين أن رأس مال " الغاراش " يقدم له من قبل أمير القصر ، أو من إدارة الحكومة المحلية ، ومن الجائز أن يكون الغاراش

عضوا إعتياديا من موظفي الحكومة أو الدولة،[20] ، ويمكن أن يكون " التمكار " وكيلا للدولة أو لأفراد أو جماعات خاصة ، وضعوا جميعا تحت تصرفه رأسمال عادة ما يتكون من الفضة أو الحبوب وبعض المواد الغذائية الأخرى.

إن النصوص المكتشفة في مدينة " أومّا " (Umma) من العصر الأكدي ، أعطتنا معلومات تضمنت وجود إعتمادات لبضائع من قبل جماعات خاصة أو من قبل الدولة ، فضلاً عن أموال تتمثل بالفضة ، أودعت في ما يسمى بصندوق الحساب المتوازن ، وكان أكبر مساهم في هذا الصندوق هو بيت مال الدولة أو الحكومة ، التي تتضمن عائداته من واردات المقاطعات التابعة للدولة سواء تلك الأموال التي تستمد من إيجارات الأراضي أو الحقول المؤجرة لأفراد من قبل الدولة أو بعض ما تنتجه هذه الحقول، كذلك ما يودعه أشخاص قد يكونوا من المستأجرين لحسابهم الخاص، وحتى لا تختلط ودائع هؤلاء مع ما دفعوه للدولة من إيجارات باعتبار أن كل الودائع كانت تدفع بشكل فضة أو حبوب أو ماشية ، فقد عمد إلى تدوين كميات الحبوب التي توضع في الصندوق مع الإشارة إلى اسم الحقل الذي جاء منه وكذلك مستأجر الحقل ، أما الفضة فتدون ومعها يسجل اسم الموظف المسؤول عن جمعها من المستأجرين ، ونفس الشيء يقال عن باقي البضائع والمنتجات الأخرى ، أما تلك الودائع الخاصة بالأفراد فكانت تودّع مباشرة في صندوق الحساب المتوازن مع الإشارة إلى اسم صاحبها ، وبذلك تكون جميع الودائع مستخدمة في التجارة بشكل واسع من قبل الوكالات التجارية التي يعمل على تنشيطها الوكيل التجاري.[21]

ويبدو أن هذه هي الفكرة التي انطلقت منها طبيعة تكون الوكالات التجارية بتمويل ذي نسبة عالية من قبل الدولة وبنسبة أقل من قبل الأفراد ، ثم اتجه الأفراد انفسهم إلى إنشاء وكالات خاصة مستقلة بهم ضمن سياق فكرة صندوق الحساب المتوازن الذي تعتبر الدولة المساهم الأكبر في رأسماله ، ودليل ذلك ان المصطلح الذي عرف في الكتابات المعجمية عن الموظف الذي كان يوضع بمسوليته ذلك الصندوق هو شابرا (Sabra) باللغة السومرية وشابرو (Sabru) باللغة الأكدية ، ويعني المقام العالي أو الموظف العالي في المعبد ،[22]

وبعدما حقق الوكيل التجاري الخاصّ – الذي يعتمد رأسماله على أموال وبضائع أشخاص أحرار – نجد أنّه حتى بعض الأفراد الذين يشتغلون في وظائف حكومية بدؤا يودعون الأموال والبضائع لدى وكلاء تجاريين رسميين بعيدا عن الدولة لغرض استثمارها ، بل إنّ بعض هؤلاء الأفراد كانوا يستفيدون من مواقعهم الوظيفية في القيام بنشاطات تجارية لحسابهم الخاص وفي الوقت ذاته لحساب الدولة

، ولدينا من النصوص العائدة إلى فترة السلالة الأكدية ما يؤكد ذلك في الاشارات ادناه.

"وكيل تجاري حكومي يدعى " أبّامو " (Abbamu) في مدينة " أومّا " من فترة حكم الملك الأكدي "شار-كالي-شاري " (Sar-Kali-Sarri) (2254-2230 ق.م)"[23].

قام شخص يدعى " أور-ننيلدوم " (Ur-Ninildum) ، وهو موظف في مخزن قمح بوضع 50 جور (Gur) من القمح في اعتماد مالي (الإعتماد المالي للحسابات المتوازنة) ، وبعد القيام بالرحلة التجارية البحرية جرى تعويض " أور-ننيلدوم " وباقي المساهمين بصورة تتناسب وحجم ايداعاتهم (مساهماتهم)، وهناك سجل آخر لنفس هذا الوكيل مدون فيه حسابات ودائع لطبّاخ ونجّار ملكي ، وفي سجل آخر وجدنا حسابات لموظف في تسجيل الأراضي وموظف أطعمة ساهم كلاهما بتمور مسعرة بالفضة ، وهناك الكثير من النصوص التي تسجل ودائع من الفضة أو غيرها من المواد القيمة ، هي في الحقيقة سجلات لإستثمارات مع وكيل تجاري معين وليس ودائع يهدف أصحابها المحافظة عليها.[24]

"هناك موظفون حكوميون آخرون نشطون جدا في التجارة الشخصية حتى أنّهم احتفظوا بالسجلات في أماكن عملهم وليس في بيوتهم ، ومثال ذلك نشاط شخص يدعى " زو-زو " (Zu-Zu)" وهو موظف تسجيل أراضي في مدينة " گاسور" (Gasur) بمنطقة ديالي جنوب شرق العراق ، وقد تعرفنا عليه في نصوص أخرى تتعلق بحسابات قروض وديون متعددة تخص مادة السمنة والشعير والفضة".[25]

يفهم من خلال دراسة النصوص القانونية العراقية القديمة الخاصة بالوكيل التجاري أنّ هذا المنصب لم يكن يخص تجارا مبتدئين ، بل لابد أن يكون الوكيل التجاري تاجرا متمرسا وذا خبرة بأمور التجارة ، وبخاصة البحرية وما يتعلق بها من نشاط ومهام يختلف عن أيّ نشاط تجاري آخر ، لاسيما وإن ربحها شبه مضمون ، لذا نجد أنّ إحدى مواد قانون حمورابي تنص على أن التاجر إذا قدّم مالا لوكيل للمتاجرة بها في رحلة تجارية على الوكيل أن يستثمر تلك النقود فإذا حقق ذلك الوكيل ربحا عليه تدوين كل ذلك في سجلات خاصة يحتفظ بها وإن لم يحقق ربحا في رحلته فعليه أن يدفع للتاجر ضعف مبلغ الأموال التي استلمها منه ، أما إذا حقق خسارة فعلية إعادة المال الذي استلمه من التاجر كاملا.[26] وبالتأكيد فإن الخسارة تكون نادرة إلا في حالة تكاسل التاجر أو عدم اهتمامه أو قيامه بواحبه على أكمل وجه ، عندئذ يكون لزاما عليه إعادة المال.

أما بالنسبة إلى حرفة الوكيل التجاري فإنّ منزلته كانت تتفاوت بصورة عامة من شخص إلى آخر ومن عصر إلى آخر ، وعليه فإن كونه وكيلا تجاريا لم يكن ضمانا كافيا للتمتع بمركز إجتماعي ثابت ، فبعض الوكلاء كانوا يمتلكون – كما تذكر النصوص – خادما أو تابع واحدا أو أكثر ، فضلاً عن كونهم من المتعلمين في المدارس ، والبعض الآخر كان من الممكن أن يكون هم أو أولادهم تابعين للدولة أو على الأقل عرضة للخدمة في أعمال وضيعة ، ومن جهة ثانية كان بعضهم يقدم الهدايا من معادن وحيوانات وأشياء ثمينة مما يدل على غناهم.[27]

2– الشركات التجارية :

إتخذت آلية التجارة القديمة عدّة أشكال كما هو شأن التّجارة الحديثة والمعاصرة ، ففي بعض الحالات كان التّجار يؤسسون فروعا تجارية لهم في خارج البلاد بعيدا عن أوطانهم تكون تابعة للمؤسسة التجارية داخل البلاد.

وكان يعيش أصحاب تلك الفروع في ولايات صغيرة ويقيمون الإتصالات مع مراكزهم الأساسية لادارة عمليات ايصال المواد التجارية ومبادلتها أو توزيعها على المجتمعات التي يعيشون فيها ،[28] وقد خلقت هذه الوضعية صيغا جديدة في تعاملات المؤسسات التجارية تمثلت في نظام إقامة الشركات التجارية بين مجموعة من التجار يشارك بعضهم برساميل فقط بينما يتولى الآخرون تنفيذ الرحلة التجارية ومتابعة أعمال المبادلات في المستعمرات التجارية الصغيرة خارج البلاد ، لذلك كان أصحاب رؤوس الأموال يشاركون التجار بمناصفة الأرباح.[29]

ويبدو واضحا أن رحلات التجارة التّابعة لهذه الشركات كانت صوب مناطق وبلدان تحتاج إلى خبرة ودراية لا تتوفر إلا في عدد محدود من التّجار ونذكر بهذا الخصوص وجود مجموعة من التّجار المتخصصين برحلات الخليج العربي إذ كانوا يعرفون بمصطلح (Alik – Tilmun) أي المسافرون إلى دلمون،[30] وهم عبارة عن مشاركين في هذه الرحلات التجارية المضمونة الربح في الغالب.

وعلى العموم فإن مثل هذه النشاطات التجارية المتعددة والواسعة خلقت تنظيما معينا في علاقات القائمين على شؤونها أو في العلاقات المالية بينهم ، يصعب أحيانا تحديدها بالمفاهيم المعاصرة ، بيد أن هناك من الباحثين من يحاول أن يصطلح عليها بنظام الإعتماد أو رسائل الضمان التي مكنت التاجر من العمل في منطقة بعيدة عن موطنه دون الحاجة إلى حمل كميات كبيرة من الأموال أو الثروات التي يؤدي حملها إلى مخاطر كثيرة.[31] وهذا يرجح وجود شركات أو مؤسسات تجارية يساعد فيها أعضاء كل مؤسسة الأعضاء الآخرين في السوق الأجنبية أو المحلية خاصة في المدن التجارية الكبيرة.

إن أدلّة وجود مثل هذه التجمعات السكانية (لافراد معينين) تتعلق وظائفهم بالتجارة البحرية أي شركات التجارة البحرية نجدها في مدينة أور جنوب العراق إحدى أهم المدن التجارية البحرية في الألف الثالث قبل الميلاد حيث عثر فيها على أختام هندية وخليجية الطراز عليها كتابة مسمارية أشارت إلى أصحابها من كلا المنطقتين.[32]

ولم تكن مهامهم مقتصرة على عقد الصفقات التجارية بل كان يعهد لاعضاء من هذه الشركات بإدارة السفن التجارية التي تبحر ذهاباً وايابأالى البلاد التي ينتمي إليها المستوطنون ، ويعيشون في بعض الأحيان خارج أسوار المدينة ، ويتكون منهم مسؤولون عن تطبيق النظام التجاري وتسليم الضرائب إلى الدولة (السلطة) ، وحقوقهم محترمة تبعا لذلك ، إلا أنهم اعتبرروا أجانب من خارج البلاد يشكلون مع بعضهم البعض هذه التجمعات التي يمكن أن نصطلح عليها بالشركات.[33]

إنّ أدلة وجود الشركات التجارية وردت إلينا من خلال النصوص المسمارية الخاصة بسجلات التجار ومكاتباتهم ، من بين هؤلاء التجار نجد شخصا يدعى قورادوم (Quradum) ، وهو من سكان مدينة سبّار (Sippar) الأكدية ، نقرأ في سجلاته عن مشاركته لتجار آخرين ، كان قد احتفظ بحسابات أكثر من اثني عشر فردا ، ولتكوين فكرة عن معاملاته يمكن النظر إلى ملخص حساباته المتعلقة بالنحاس والفضة والمواد الغذائية والزيوت والملابس والفواكه الواردة من مدن عراقية مختلفة.[34]

وهناك نصوص تشير إلى سجلات تاجر آخر يدعى جينونو (Ginunu) كان نشطا خلال فترة نهاية حّكام أكد في منطقة شرق ديالى جنوب شرق العراق ، وقد تبين من خلال دءراسة سجلاته أنه كان يتاجر لحسابه الخاص مرة وشريكا في عدة معاملات قانونية تجارية مرة أخرى ، مع احتمال احتفاظه بوظيفة رسمية ، وكان يتعامل في الأغلب بالقمح والفضة ، وكان له شريك يدعى شونيتم (Šunitum) ، ويذكر اسمه في عدة نصوص تتعلق بالمتاجرة بالشعير والمواد الغذائية الأخرى، من أشهرها نص يخص حسابات واسعة تخص أغذية ، وآلات مختلفة ، وخشب ، وبضائع أخرى مسعّرة بالذهب.[35]

إن خير مثال على وجود الشركات التجارية يرد في نص يحتوي على عقد بين شخصين يمثلان الشركة التجارية التي بينهما ، إذ يستلمان سلعا تتمثل في الفضة وأنواع الزيوت والثياب من شخص يدعى أور-ننمار (Ur-Ninmar) للحملة إلى دلمون ، يقوم لرفيقان المشتركان بعمل رحلة تجارية إلى دلمون ويبيعان البضائع لأجل استيراد النحاس ، وبعد عودتهم يظهر النص أنهم يجب أن يدفعا لصاحب

السلطة (المانح) 4 (منّا) من النحاس لكل (شيقل) من الفضة والفائدة تكون للمشتركين في التجارة ، وهذه الفائدة تكون جيدة خصوصا مع سعر النحاس المنخفض في دلمون ويعود المشتركين في التجارة من دلمون مباشرة بعد اكمال عملهم ، ويتوافق ذلك مع السنة 28 من حكم الملك ريم سين (1794 ق.م.) والنص هو :

"2 Ma-na Ku-babbar
2 منّا
5 I-Gis Gur
5 كور سمسم
30 Tug-hi-a
30 ثوب نوع خيّا
Kaskal Tilmun^{ki}-se
حملة تجارية إلى دلمون
Nam urudu s_{10}-sa_{10}-de
شراكة تجارية من أجل النحاس
Ku-nam-tab-ba
رأس المال
Ki Ur-^{d}Nin-mar^{ki}-ka
من اورننمار
^{M}Lu-^{d}mes-lam-ta-e
لوميشلامتاي
U Nig-si-sa-na-ab-sa_5
نيكسيسا نبسا و
Su-ba-an-ti-es
استلموا
Kaskal-ta silim-ma-bi
من (أجل) حملة سليمة (أمنة)
I-bi-za dam-kar-ra
خسارة التجار
Nu-mu-un-ta-zu-zu
لا تقدّر (لا يمكن توقعها)

Enim se-ga-ne-ne
اتفقوا
1 gin-e 4 Ma-na urudu
1 كن 4 منا نحاس
Sam nig-gina
السعر ثابت
^{M}Ur-^{d}Nin-Mar^{ki}-ka
اورننمار
Al-dug-gi-es
يبادل
Mu Lugal-bi ur-bi in-pa-de-es
باسم الملك أقسموا
IGi ^{d}sin-ili
سين ايلي الشهود
M ^{d}sin-a-sa-ri-id
سين أشارد
M ^{d}sin-mu-tab-bil
سين موتابيل
M ^{d}sin-[ ]- su
سين - [X] شو
M [- Ma]- gir
[X] – ماجر
Kis Lu[enim-ma-bi-M]es
الشهود أصحاب الختم
Itu se-kin-[kud]U_4 12 kam
اليوم الثاني عشر من آذار
Mu Mad Zar-bi-lum-ki
سنة (بناء) سور مدينة زاربيلم
Mu-un-du-a
بنى".[36]

الترجمة العامة : 2 منّا من الفضة ، و5 جور من زيت السمسم ، و30 ثوبا من نوع خيّا (جمعت) كرأس مال في رحلة تجارة لشراء النحاس ، بشراكة مجموعة من التجار ، رأس المال من أور ننمار ، لوميشلا متاي ونيحسيسا نبسا استلموه ، الحملة التجارية أمنه ولا يتوقع التجار خسارتها ، اتفق التجار فيما بينهم على أن 1 جن (فضه) تساوي 4 منّا نحاس ، وهو سعر ثابت ، أورننمار يبادل ، باسم الملك اقسموا جمعيا. (وكان) الشهود (هم) سين ايلي ، وسين أشارد ، وسين موتابيل وسين –[x] شو ، و [x] ماجر ، ختموا بختمهم بتاريخ الثاني عشر من شهر آذار ، السنة التي بني فيها سور زاربيلم. ويصادف ذلك السنة 28 من حكم الملك ريم سين آخر ملك من ملوك سلالة لارسا.[37]

الاستنتاجات

يمكن للباحث ان يدون بعض النتائج التي جمعها بعد استكمال هذا البحث :

1. بدات الحاجة الى التجارة في العراق القديم بعد زيادة النتاج والحاجة الى تصديره .
2. بدأت التجارة بشكلها المؤسساتي بعد ظهور دويلات المدن السومرية وبداية السلطة الدينية ومركزها المعبد.
3. تطورت التجارة بعد ظهور سلطة القصر في العصر الاكدي .
4. اهتم الحكام والملوك وعائلاتهم بالتجارة للحصول على البضائع الثمينة أو للاستثمار.
5. ظهر التاجر الموظف في بادىء الأمر الذي بعمل لصالح القصر و المعبد ثم ظهر التاجر المستقل .
6. ظهر الوكيل التجاري الذي يعمل بواسطة رساميل تتجمع لديه من خلال المساهمين.
7. ظهرت الشركات التجارية التي تتألف من التاجر والوكيل التجاري ورؤوس أموال تقدم إما من الدولة أو من الأشخاص المساهمين .
8. ساعدت الشركات التجارية في تطور عملية التبادل التجاري وإزدهار المدن العراقية القديمة من خلال حصولها على بضائع ومواد ثمينة ضرورية لعملية البناء الحضاري .
9. لم تقتصر تجارة العراق على التجارة البرية حسب بل كان للتجارة البحرية حضورها في تعظيم موارد الولة والتجار وبخاصة التجارة مع ممالك الخليج العربي.
10. ظهور المستوطنات أو الجاليات التجارية العراقية في البلدان الأجنبية
11. أسهمت التجارة بزيادة عديد المشتغلين بها وبالتالي تنوع مصادر الدولة والأفراد .

دور الوكالات والشركات التجارية في اقتصاد العراق القديم
دراسة في ضوء النصوص المسمارية

م. علي هاشم معضد

The role of agencies and commercial companies in Iraq's old economy

Study in light of cuneiform texts

M. Ali Hashim Meedhad
University of Mustansiriya College of Basic Education - History Departmen

The Introduction :

The old Iraqis are aware of the importance of trade in building their civilized society following their settlement and stability in the sedimentary plain, especially in the third millennium BC. , As trade began to flourish due to increased production and the need for its disposal. A group of trademen emerged as a profession that later became a prominent social class. The ruling dynasties and temples also practiced trade through their agents, , And enacted the laws and regulations to regulate foreign trade and the required transfer of traders to the neighboring regions to stay there and to conduct their business and separately in their own headquarters formed the nucleus of what is now called commercial representations and commercial alkalkat , and the individual traders appeared to trade in their personal capacity or as

Members of institutions (commercial companies) financed by a group of individuals, instead of the trade of the temple or palace, which was often deferred payment of them, and with the flourishing of the trade partnership and free trade, the individual and the temple are good taxes on their imports contributed to maximize state resources or Authority .

هوامش البحث

[1]- برهان محمد نوري ، تجارة العراق الخارجية في العصر البابلي القديم ، مجلة النفط والتنمية، السنة 6 ، العدد (7-8) لسنة ، 1981 ، دار الثورة للصحافة والنشر بغداد ص 157.

[2]–Rice M, (1994)The Archaeology of the Arabian Gulf C.5000–323 B.C, London 376*, p. 173.

3- سامي سعيد الأحمد ، المستعمرة الآشورية في آىسيا الصغرى، مجلة سومر، مجلد 33 ، سنة 1977 ، ص 70 – 96 .

[4] - Leemans W F, (1950), The Old-Babylonian Merchant, His Business And His Social Position, Leiden , p. 47.

[5]– Ibid.

[6]– نوالة أحمد متولي، مدخل في دراسة الحياة الإقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية (المنشوره) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد كلية الأدب – قسم الأثار، 1994 ، صـــ317.

7– هاري ساكز قوة أشور : ترجمة عامر سليمان بغداد 1999، ص25 .

.

8- عامر سليمان ، العراق في التاريخ ،الموصل- 1993 ، القسم الثاني ص148 .

9- سامي سعيد الأحمد ، المستعمرة الآشورية في آسيا الصغرى المرجع السابق، ص 70 – 96 .

[10]-Tamara. S. and Vincent C P, (1977), The Metals Trade in Southwest Asia in the Third Millennium B.C, Iraq, vol. 39, Part 1, p. 41.

[11]- Lemans W F, (1960), Foreign Trade in the Old Babylonian Period, As Revealed by Texts from Southern Mesopotamia, Leiden, p. 50.

[12] - Ibid.

[13] - Marvin A.P, (1977) Sumerian Merchants and the Problem of Profit, Iraq, vol 39, Part, 1 P. 23.

[14] - Leemans W.F (1950), op.cit, pp. 114-115.

[15] -Marvin A.P, op.cit, p. 24

[16]- مؤيد سعيد ، مظاهر التنمية في عالم اليوم والمؤشر حول التنمية عبر التاريخ ، مجلة النفط والتنمية ، السنة السادسة العدد، (7-8)، لسنة 1981 ص 10.

[17] -Labat. R., (2002), Manuel D'Epigraphie Akkadienne, Paris, no 376*, p.173.

[18] - Foster B.R (1977) Commercial Activity in Sargonic Mesopotamia, Iraq, Vol.39, part.1, p. 33.

[19]-Ibid , p. 34.

[20]-Ibid, p. 35.

[21] -Ibid, p. 34

[22]- Labat R, op.cit, no 295 f , p. 137

[23]- Foster B R, op.cit, p. 33.

[24]- Ibid.

[25]- Ibid.

[26]- **تقي عبد سالم وصلاح نعمان عيسى ، التجارة الخارجية في العهد البابلي ، مجلة المؤرخ العربي العدد 35 ، لسنة 1988 ، بغداد، ص248-249.**

[27]- **Foster B.R, op.cit, p.34.**

[28]- **Rice M, op.cit, p. 266**

[29]- نجد في عدد من مواد قانون حمورابي صيغ الأعمال التي كان يقوم بها التاجر نجد وضع الضوابط ولأحكام الدقيقة لها مما يعكس مدى تقدم النظم والقواعد التي قام عليها الإقتصاد العراقي القديم، فقد كان من صيغ العمل المسترك مع الغير أن يقدم التاجر رأس المال في حين يقوم الطرف الثاني بتنفيذ عملية المتاجرة من شراء المواد وبيعها وتحصيل ثمنها بالأسلوب المتفق عليه وفي النهاية يتقاسم كل من التاجر وشريكه الأرباح والخسائر بالتساوي وهذا ما يمكن أن نسطلح عليه بشركات المضاربة ينظر: عامر سليمان، النظم المالية والاقتصادية – الأصالة والتأثير، سلسلة العراق في موكب الحضارة، الجزء الأول، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1988، صـ391.
أما تقاسم الأرباح في الشركة التجارية فيكون أمام الأله حتى يضمن كل طرف حقه وقد نصت على ذلك مواد عديدة من قانون حمورابي منها مادة رقم 98. ينظر: فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص74-75.

[30]- رضا جواد الهاشمي، التجارة، حضارة العراق، الجزء الثاني، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، ص236.

[31]-Rice M, op.cit, p. 275.

[32] -Gadd, J C (1932), Seals of Ancient Jordian Style found at Ur, Proceeding of British Academy, London (=P B A), vol. 18 PI, I, No. 1-2.

[33] - Rice. M, op.cit , p. 273.

[34]- Foster B R, op.cit, p. 32.

[35] - Ibid.

[36]- Leemans W.F, (1960), OP. CIT, PP36-37.

[37]- Ibid, p . 37

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع العربية:

1- برهان محمد نوري ، تجارة العراق الخارجية في العصر البابلي القديم ، مجلة النفط والتنمية، السنة 6 ، العدد (7-8) لسنة ، 1981 ، دار الثورة للصحافة والنشر بغداد .

2- تقي عبد سالم وصلاح نعمان عيسى ، التجارة الخارجية في العهد البابلي ، مجلة المؤرخ العربي العدد 35 لسنة 1988 ، بغداد

3- رضا جواد الهاشمي، التجارة، حضارة العراق، الجزء الثاني، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985

سامي سعيد الأحمد ، المستعمرة الآشورية في آسيا الصغرى، مجلة سومر، مجلد 33 ، سنة، 1977 -4 .

5-عامر سليمان، النظم المالية والاقتصادية – الأصالة والتأثير، سلسلة العراق في موكب الحضارة، الجزء الأول، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1988 .
6- عامر سليمان ، العراق في التاريخ ،الموصل- 1993 ، القسم الثاني .
7- فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1988- مؤيد سعيد ، مظاهر التنمية في عالم اليوم والمؤشر حول التنمية عبر التاريخ ، مجلة النفط والتنمية ، السنـــة السادســـة العـــــدد، (7-8)، لسنة 1981.
8- نوالة أحمد متولي، مدخل في دراسة الحياة الإقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية المنشوره ، اطروحة دكتوراه منشوره ، جامعة بغداد كلية الأدب – قسم الأثار، 1994
9-. هاري ساكز قوة أشور : ترجمة عامر سليمان ، لندن ، 1961 .

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Foster B.R (1977) Commercial Activity in Sargonic Mesopotamia, Iraq, Vol.39, part.1.
2 -Gadd, J C (1932), Seals of Ancient Jordian Style found at Ur, Proceeding of British Academy,
London)=P B A), vol. 18 .
3-Labat. R., (2002), Manuel D'Epigraphie Akkadienne, Paris.
4- Leemans W F, (1950), The Old-Babylonian Merchant, His Business And His Social Position, Leiden .
5- Lemans W F, (1960), Foreign Trade in the Old Babylonian Period, As Revealed by Texts from Southern Mesopotamia, Leiden.
6- Marvin A.P, (1977) Sumerian Merchants and the Problem of Profit, Iraq, vol 39, Part, 1 .
7-Rice M, (1994)The Archaeology of the Arabian Gulf C.5000-323 B.C, London .
8-Tamara. S. and Vincent C P, (1977), The Metals Trade in Southwest Asia in the Third Millennium B.C, Iraq, vol. 39.